بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات

الديوان

الرباط في 15 ماي 2015

بـــــلاغ

تبعا للبلاغ الصادر عن الفيدرالية الديموقراطية للشغل بتاريخ 07 ماي 2015، ونظرا لخطورة الاتهامات التي تضمنها والرامية إلى مغالطة الرأي العام وبالأخص في القضايا المرتبطة بقطاع العدل، والتي يريد من خلالها أصحابها تبرير تنظيمهم لمسيرة احتجاجية يوم 16 ماي 2015 في اتجاه وزارة العدل، فإن هذه الأخيرة ترى أنه من الضروري تنوير الرأي العام وفق ما يلي:

1- إن التقطيع الانتخابي بقطاع العدل تم في إطار احترام تام للمقتضيات القانونية المنظمة له وجاء تطبيقا لدوريات ومناشير الوظيفة العمومية المطبقة على جميع القطاعات بدون استثناء، كما أن الوزارة قامت بجميع الاجراءات والاعدادات الضرورية لتمر عملية انتخاب ممثلي الموظفين في أحسن الظروف وفي احترام تام لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساواة بين الفرقاء الاجتماعيين بدون تمييز.

2- أما بخصوص ما نسب إلى الوزارة من استهداف وتضييق على الحريات النقابية وبالأخص من خلال إعفاء أحد رؤساء مصلحة كتابة الضبط المنتمين إلى إحدى الفصائل النقابية المنضوية تحت لواء الفيدرالية، فإن الوزارة تدحض بقوة كل ما جاء في البلاغ وتؤكد على أن الاعفاء طال رئيسي مصلحة كتابة الضبط أحدهما لا انتماء نقابي له، وذلك نتيجة الاخلالات الادارية والمهنية الجسيمة التي ارتكباها، حيث ثبت أنهما استغلا منصبيهما الاداريين للتأثير على مرؤوسيهما للانخراط في الاضراب؛ بالإضافة إلى أنهما لم يقوما بواجبهما في ضمان الحد الأدنى من الخدمات القضائية والادارية التي لا تتحمل التأجيل، ومن ذلك انعقاد الجلسات المرتبطة بحريات المعتقلين وحقوق المتقاضين.

وفي الأخير فإن الوزارة تؤكد على أنها بقدر ما تتبنى مقاربة الحوار والتشاركية وفتح الباب أمام الفرقاء الاجتماعيين، فإنها لن تتوانى في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان سير المرفق العمومي للقضاء بشكل عادي بدوام وانتظام، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للحفاظ على حقوق وحريات المواطنين، وعدم تركها رهينة حسابات فئوية أو نقابية ضيقة، والسلام.

الديوان